1-1 تمهيد :-

من بين المشكلات الإقتصادية التي تؤدي الي إختلالات إقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدي الكثير من الإقتصاديين والمفكرين،حيث تعمقت الابحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة.

وتعد البطالة من المشكلات الاساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن السودان،كغيره من دول العالم مازال يعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.ولا يخفي أثرإرتفاع معدلات البطالة علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، فكلما زادت هذه المعدلات في المجتمع إزدادت خسارة المجتمع بشكل او أخر ويكون تاثيرها أكثر علي الدول النامية(السودان) بحيث تؤدي الي زيادة الضغوط علي القطاعات الانتاجية والخدمية وخاصة في حالة التباطؤ الاقتصادي وتدني مستوي المعيشة.

إن الاصلاحات الاقتصادية التي إعتمدها السودان منذ العام 1997م قد خلفت أثار شملت جميع النواحي والتي من بينها البطالة حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية كتوجه المؤسسات إلي إعتماد تكنولوجيا حديثة، التوجه نحو الخصخصة في بعض القطاعات دون الاخري أو كانت هذه المتغيرات كلية كالتضخم ،الناتج المحلي الاجمالي..الخ.

وعلي ضوء هذا العرض،فان محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر علي البطالة في الاقتصاد السوداني تستلزم إستخدام طرق وأساليب كمية تساعد علي القياس والتنبؤ بمسار البطالة ومعدلها مستقبلا.

2-1 مشكلة البحث :-

تعرف البطالة علي انها حالة وجود اشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لا يجيدونه . ونجد ان مشكلة البطالة في السودان وارتفاع معدلاتها التي بلغت في العام 2010م 20.3%، تعتبر من المصادر الرئيسة لمشكلة الفقر وزيادة اعداد الفقراء لذا نال موضوع البطالة اهتماماً ملحوظاً من اصحاب القرارات السياسية، وكذلك علي إهتمام الباحثين

خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الاشكالية في السؤال الجوهري الاتي:

ما مدي تأثر معدلات البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية في السودان؟

وعلي إثر هذه الاشكالية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

*ماهو اثر التضخم علي معدل البطالة؟

*ماهو اثر الناتج المحلي الاجمالي علي معدل البطالة ؟

* ماهو اثر الانفاق العام علي معدل البطالة؟

*ماهو اثر حجم السكان الاجمالي علي معدل البطالة

*ماهو اثر سعر الصرف علي معدل البطالة ؟

1-3 أهمية البحث :-

يكتسب البحث أهمية كبيرة في كونه يعطى فكرة شاملة عن اهم المؤشرات الاقتصادية ذات التأثيرات الإجتماعية بإعتبار ان البطالة تؤثر إقتصادياً مثل اثرها علي الناتج المحلي الإجمالي،معدل النمو,سعر الصرف،التضخم،الانفاق الحكومي، وكذلك تؤثر إجتماعياً مثل اثرها علي إرتفاع معدلات الفقر في المجتمع.

1-4 أهداف البحث :-

تهدف الدراسة الي محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد السوداني والوقوف علي واقع وافاق وسياسات السودان للحد من البطالة، ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة ومحاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة في السودان.

1-5 فروض البحث :-

تقوم الدراسة بناء علي الفروض التالية:

1- توجد علاقه ذات دلاله احصائيه عكسيه بين كل من التضخم ،الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، سعر الصرف ومعدل البطالة

2- توجد علاقه ذات دلاله احصائيه طردية بين حجم السكان الاجمالي ومعدل البطاله

6 منهج البحث :-

يستند البحث في الإطار النظري علي المنهج الوصفي والتحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، اضافة الي إستخدام الطرق القياسية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة متبعاً في ذالك منهج البحث القياسي في بناء النموزج وتقديره وتحليله.وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغري العادية .

مصادر جمع البيانات :-

إستندت الدراسة علي المصادر الثانوية لجمع البيانات المتمثلة في المراجع، والمنشورات، والتقارير السنوية التي تصدر من الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية.

1-7 حدود البحث :-

الحدود المكانية وتتمثل في دولة السودان، أما الحدود الزمانية فتتراوح في الفترة من 1990-2011م .

1-8 هيكل البحث :-

تم تبويب محتويات الدراسة علي خمسة فصول يحتوي كل فصل علي عدد من المباحث جاءت علي النحو التالي.

الفصل الاول: المقدمه والاطار المنهجى الدراسه وتشتمل علي:-

، مشكلة البحث،اهمية البحث ، اهداف البحث،فروض البحث، منهج البحث، مصادر جمع البيانات، حدود البحث، هيكل البحث والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الاطار النظري ويحتوي علي ثلاث مباحث,يتناول المبحث الاول مفهوم البطالة بينما يتناول المبحث الثاني نظريات البطالة ، اما المبحث الثالث فيستعرض علاقة البطالة بالتضخم والمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة.

الفصل الثالث: البطالة في السودان ويحتوي علي ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الاول اسباب وانواع واثار وحجم البطالة في السودان , والمبحث الثاني يتناول تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر علي معدل البطالة في السودان , اما المبحث الثالث فيستعرض سياسات معالجة البطالة في السودان الحالية والمقترحة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية ويحتوي علي ثلاث مباحث,يتناول المبحث الاول توصيف النموذج والمبحث الثاني يستعرض تقدير النموذج اما المبحث الثالث فيتناول تقييم النموذج.

الفصل الخامس:النتائج والتوصيات

1-9 الدراسات السابقة :-

1/ يوسف حسن الصديق حماد،2015م.

هذه البحث يتعلق بإشكالية العلاقة بين بطالة الخريجين واثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من 2005_2015م, وهدفت الدراسة للتعرف علي اسباب بطالة الخريجين وحجمها واثارها المختلفة وايجاد الحلول لها، اوضحت الدراسة ان متوسط الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع الحكومي 73,348 خريج ونسبة البطالة فيهم 93% من نفس الفترة, ولم تستطع حساب متوسط الخريجين العاطلين خارج القطاع الحكومي لعدم توفر البيانات الاحصائية عنهم، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، اهم فرضيات الدراسة تتمثل في الاتي: وجود علاقة سلبية بين معدلات بطالة الخريجين واثارها الاقتصادية، وجود علاقة سلبية بين معدل بطالة الخريجين واثارها الاجتماعية،ومن أهم نتائج الدراسة: عدم التناغم بين السياسة التعليمية وسياسة الاستخدام، وتعدد بطالة الخريجين بشقيها الصريحة والمقنعة، ومن أهم توصيات الدراسة: إنها تدعو الي العمل الجاد لمواجهة هذه المشكلة لتسهم في حلها او التخفيف من حدتهابكل ابعادها في إطار شامل لاتخاذ سياسات بعيدة عن الحلول المؤقته ، والمراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام[1].

2/ إشراقة عبدالله محمد علي ، 2005م.

تتلخص مشكلة البحث في مشكلة البطالة واثارها الاقتصادية والاجتماعية بإعتبارها من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع السوداني مما يؤثر سلباً علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي إحدي عوامل إهدار الموارد الاقتصادية والبشرية.وافترض البحث علي ان البطالة هي إحدي عوامل إهدار الموارد الاقتصادية والبشرية وتمثل احدي المشاكل الرئيسة التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية في السودان ولها اثار اقتصادية واجتماعية ونفسية

لذلك هدفت الدراسة الي القاء الضوء علي مشكلة البطالة بصفة عامة والتعرض لها في السودان باعتبارها احدي عوائق التنمية وايجاد بعض المقترحات التي يمكن ان تساعد في حل المشكلة والتخفيف من حدتها.

([1]) يوسف حسن الصديق حماد، مشكلة بطالة الخريجين واثارها الاقتصادية والاجتماعية،بحث تكميلي مقدمة، لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2015م.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي لوصف وتحليل المشكلة واعتمد الباحث علي الاحصاءات والبيانات الخاصة من الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقارير الامم المتحدة, وكذلك إعتمد علي بعض المراجع والبحوث.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية: قلة المطلوب من القوي العاملة بالمقارنة بالمعروض منها نتيجة لقلة فرص التشغيل من جهة، ووجود عرض كبير من القوي العاملة من جهة اخري، وافتقار التنسيق الكامل من المسئولين لربط السياسات السكانية والسياسات التعليمية والسياسات التدريبية وسياسات توزيع الخريجين بالسياسات الاقتصادية, ومشكلة البطالة سوف تستمر لان هناك معدل زيادة في سوق العمل ناتج عن زيادة السكان بالاضافة الي زيادة معدل الخريجين وزيادة معدل الهجرة المعاكسة وكل هذا ان لم يواجه بالاستثمار في القطاع العام والخاص سوف يؤدي الي زيادة سنوية في معدل البطالة.

لذلك أوصت الدراسة بضرورة ربط التعليم العالي بالتوجه التنموي بالبلاد,والاهتمام بانتعاش سوق العمل في المناطق الحضرية والريفية,والمتابعة الدقيقة لمعدل البطالة ومستويات التشغيل وبصفة دورية[2].

3/ إسمهان محجوب عبد الوهاب,2004م.

تناول البحث مشكلة البطالة ويرجع ذلك الي طبيعة الاقتصاد الزراعي,ولعدم مقدرة الاقتصاد الصناعي علي إمتصاص فائض العمالة المتزايدة نتيجة للزيادة الضطردة في السكان غير المستغلة وفي السنوات الاخيرة نجد ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة للبطالة بين الخريجين ، وتكمن المشكلة في ارتفاع حجم البطالة في السودان لعدم التناسب بين حجم الخريجين مع حجم القوي العاملة في السودان.

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي للظاهرة وتعريفها بتصميم إستمارة لجمع معلومات حول حجم واسباب الظاهرة وكيفية تجاوزها.

ومن اهم فرضيات الدراسة: عدم وجود استثمارات كافية ومشاريع تنموية كبيرة وخلق فرص عمل ادي ذلك ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

([2]) اشراقة عبدالله محمد علي , مشكلة البطالة في السودان واثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من(1970-2004م),بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية ، جامعة النيلين , 2005م.

ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة : عملية الخصخصة التي تمت في القطاع العام ادت الي ضيق نطاق العمل بالقطاع العام وضعف مساهمة القطاع الخاص في التوظيف,وايضاً عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجيات سوق العمل وجلب العمالة الاجنبية في بعض التخصصات لانعدام الطلب عليها في سوق العمل المحلي.

ومن اهم توصيات الدراسة : انها تدعو الي العمل علي انشاء مؤسسات انتاجية لاستيعاب الخريجين المتبطلين والفرض علي اصحاب الشركات في القطاع الخاص عموماً علي تشغيل نسبة معينة من الخريجين[3] .

4/ صطوف الشيخ حسن,2006م

حيث تم بناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة خلال تلك الفترة ,حيث تم التركيز علي المتغيرات التالية :

حجم الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه,حجم الاجور ومعدل نموها, حجم الاستثمار ومعدل نموه ,حجم السكان ومعدل نموه إيضاً برنامج الاصلاح الاقتصادي ,وبعد بناء النموذج تم التوصل الي الاتي[4] :

*اظهر النموذج الرياضي بان اهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي الناتج المحلي الحقيقي وسياسة الاصلاح الاقتصادي وان العلاقة طردية بين سياسة الاصلاح الاقتصادي ومعدل البطالة .

*اظهر النموذج الرياضي الثاني بان معدل البطالة يخضع لكل من الاجور ومعدل النمو السكاني ومؤشر السياسة العامة.

5/ عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد ," 2008م.

حيث تم استخدام اساليب التحليل القياسي بالاعتماد علي اختبار العلاقات السببية وتحليل اثر الصدمات الهيكلية ومدي استجابة البطالة وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها[5]:

([3]) اسمهان محجوب عبدالوهاب ،اثر السياسات الاقتصادية والتعليمية علي بطالة الخريجين في السودان ، جامعة الخرطوم مهد البحوث والدراسات الانمائية ،2007م

([4]) صطوف الشيخ حسن,حول البطالة في سوريا",1994-2004م" ,المكتب المركزي للاحصاء ,دمشق.

*ان اهم متغير كان له تاثير ايجابي علي تخفيض معدلات البطالة في الجزائر هو اسعار النفط,وحجم النمو الاقتصادي.

*ان الزيادة في الانفاق العام في الجزائر تم علي حساب الاستثمار الخاص والتي كان باستطاعته ان يمتص ايدي عاملة كبيرة.

اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة :-

من خلال استعراض الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية تبين ان الدراسة الحالية اتبعت المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي , بينما اتبعت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الإحصائي التحليلي.

الدراسات السابقة فتراتها الزمنية مختلفة فكانت جميعها قبل العام 2007م, اما الدراسة الحالية فتمتد فترتها الي العام 2011م.

([5]) عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد ,"حول البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية 1970-2006م"" في المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس2008, القاهرة ,جمهورية مصر العربية.

1-2 مفهوم وتعريف البطالة :-

تمهيد:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الاهتمام بها بحثاً وتحليلاً. لذا استحوذ مفهوم البطالة بشكل رئيسي على اهتمام الباحثين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باعتباره موضوعاً يعرض نفسه بشكل دائم على المستويين العالمي والمحلي.

لذا نجد أن هنالك العديد من الأسباب والظروف المختلفة الخاصة بالبطالة أدت إلى ظهور العديد من التعاريف والمفاهيم لمشكلة البطالة, كما أن هنالك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للبطالة, لذا يمكن أن تعرّف بالآتي:

يرى بعض الاقتصاديون أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون لكنهم يبحثون عن العمل بصورة جدية.

ويرى البعض أنها تمثل اختلالاً بين قوة العمل المتاحة وفرص العمل المتاحة في مجتمع معين في فترة زمنية محددة.

ونجد أن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها (عدم امتهان أي مهنة), وفي حقيقة الأمر إن هذا التعريف غير واضح وغير كامل؛ إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيداً عن التأويلات الشخصية[6]. وعرفها أنتوني جيرنز أن البطالة تعني "أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل", ويعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر Paid Work, كما يعني المهنة أيضا[7]. فالتعريف الشائع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية, والذي ينص على أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجور السائدة لكنه لا يجده. وهنالك تعريف يرى أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين

(6) زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226 أكتوبر 1997م، ص39.

(7) الأخضر عزيز، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق القومي للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، 2006.

للعمل, بالنفع والمستوى المطلوبين،وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

وهنالك مفهوم علمي للبطالة يتمثل في أن البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوى العمل استخداماً كاملاً, ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج الذي يمكن تحقيقه إذا استخدمت قوة العمل استخداماً كاملاً أو أمثلاً. ومن التعريف السابق يمكن القول إن عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة والتي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرص عمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج وهذا هو الشكل الظاهر وهذا ما يعرف بالبطالة السافرة.

أما معنى الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة فيتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، فمثلاً العمل لساعات محددة في اليوم أو العمل لأيام في الشهر، لأشهر محددة في السنة، مثل العمالة الموسمية. هذه الحالة تعرف بالبطالة الجزئية.

كما تعرف البطالة بأنها التوقف والتعطل الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما عن العمل والإنتاج. فالأشخاص خلال قضائهم لبعض الوقت في البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم في أثناء ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة[8].والقوى العاملة من السكان هم جميع الراغبين والقادرين على العمل، ويتم عادة استبعاد الأطفال دون سن 15 سنة، وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم.

ويمكن تحديد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

1. العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لا يحصلون عليه ويئسوا من كثرة البحث عن عمل، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل، وعادة تكون أعدادهم كبيرة خاصة في فترة الكساد.
2. الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين بإمكانهم العمل كامل الوقت.

(8) إشراقة عبدالله محمد على، سبق ذكره ، ص16.

3. العمال الذين لهم وظائف لكنهم تغيبوا أثناء عملية إحصاء البطالة مؤقتاً لأسباب كالمرض وغيرها.
4. بالإضافة إلى الأطفال والمرضى والعجزة والذين أحيلوا إلى المعاش.
5. الأشخاص الذين بمقدورهم العمل لكنهم لا يعملون كالطلاب والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
6. الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
7. الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمو البحث عن أعمال أخرى أفضل.

لذلك تبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً. في نفس الوقت ليس كل من يبحث عن عمل عاطلاً .وحسب تعريفات العمل الدولية المستخدمة في كل الدول إحصائياً فإن العاطلين عن العمل هم الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة واحدة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط،إلا أن هذا المعيار يختلف من دولة لأخرى، كاستخدام اسبوع في كل شهر أو يوم في كل أسبوع. وقد نصت العديد من المواثيق والقوانين الدولية على حق العمل، حيث أكدت على هذا الحق وأكدت على مسئولية السلطة توفيره لكل مقتدر وبدون تمييز على أساس تكافؤ الفرص.

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة "22" على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية الاختيار للعمل. كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد نصت المادة "2" منه على اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد أن لكل شخص التمتع بشروط عادلة ومرضية[9].

وعرفها الدكتور نادر فرجاني "أن البطالة هي بشكل عام تعبير عن قصور في تحقيق الغايات في العمل في المجتمعات البشرية".

ويمكن تعريف البطالة على أنها: التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل.

والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان الراغبين والقادرين على العمل،ويتضمن مفهوم القوى العاملة عنصرين أساسيين: قدرة الفرد على العمل ورغبته، واستعداده للعمل. ومن خلال تحليل هذه العناصر يتضح أن مفهوم القوى العاملة يتمثل في تلك النسبة من السكان الذين يبلغون سناً معينة في سوق العمل، أو الذين يكونون عاطلين عن العمل ويبحثون عنه. والمعادلة العامة تتمثل فيها يلي:

---

(9) خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي،مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الرابعة،دار وائل للنشر،عمان،2001م،ص265.

القوى العاملة = فئة العاملين (النشطين اقتصادياً) + فئة العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه والراغبين فيه.أما في حالة وجود فئة عاطلة عن العمل لكنها لا تبحث عنه فإنها لا تعتبر جزءاً من القوى العاملة[10].

1-1-2 أنواع البطالة :

تنقسم البطالة إلى عدة أنواع وهي :

1/ البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

عادة ما تكون قصيرة الأجل وناتجة عن تغير العمل من قبل العمال سعياً وراء ظروف عمل أفضل. وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية من الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات وبالتالي عدم القدرة على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات العاطلين بصورة فورية بسبب تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل ويمكن تقليل هذا النوع من البطالة بواسطة تحسين أو تشجيع حركة انتقال العمال والتعريف بفرص العمل المتاحة. وتعتبر هذه البطالة ظاهرة صحية في اقتصاد يتسم بالحركة والنمو.

ويتأثر هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين، فكلما ازدادت هذه التعويضات زادت الفترة التي يقضيها العمال في البحث عن فرص عمل أفضل.

2/ البطالة الهيكلية Structural Unemployment

تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد وتؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث وظائف جديدة. إلا أن المشكلة هي أن المتعطلين عن العمل لأسباب هيكلية تنقصهم المهارات اللازمة لإشغال الوظائف الجديدة. وتنشأ هذه البطالة بوجود حالة عدم التوازن بين العرض والطلب على الأيدي العاملة في المهارات والنشاطات الاقتصادية، كما تنشأ بسبب المنافسة الدولية أو التقدم التقني أو عن التغيرات الهيكلية السكانية (الجنس والعمل والموقع الجغرافي)، ويكون أمد هذه البطالة أطول من البطالة الإحتكاكية.

---

(10) - www.djelfa/info/vb/showthread.php?=4144379
ww.kantakji.com/figh/file/economics/7836.com

3/ البطالة الدورية Cyclical Unemployment

هي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية Business Cycle، وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي حول الناتج الممكن وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه بالاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية أو عند التوظيف لكامل القوى العاملة. وتعزى أسباب هذه البطالة لفترات الانكماش والكساد الاقتصادي عندما يكون الطلب الكلي أقل من مستواه لتحقيق الاستخدام الكامل. ويبدو أن الوسيلة للتقليل من هذه البطالة الدورية إلى أقصى حد ممكن بمعالجة مشكلة الدورات الاقتصادية نفسها، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية الهادفة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى الانكماش في مستوى الفعاليات الاقتصادية. أي أن هذه البطالة تنخفض خلال الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال الركود الاقتصادي. لذلك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فعالية وسرعة السياسة الاقتصادية في إخراج الاقتصاد من مرحلة الركود.

4/ البطالة المقنعة Disguised Unemployment

من أبرز أنواع البطالة انتشاراً في الدول النامية, وهي الحالة التي يكون فيها الفرد مشتغلاً إلا أن عمله دون مستوى خبرته وتدريبه بدرجة كبيرة، أو أنه يمارس شغله خلال جزء من وقت العمل المعتاد فقط رغم أنه قادر وراغب في القيام بالعمل طوال وقت العمل كاملاً، وعلى هذا فإن هذه البطالة تمثل استخداماً غير كامل.

وتحدث البطالة المقنعة بسبب سوء التوزيع في العمل، وتوجد أسباب عديدة لسوء توزيع الموارد لكن أهمها انكماش حجم الإنتاج وبالتالي تناقص النشاط الاقتصادي. ففي أوقات التدهور الاقتصادي قد يضطر العمال من أصحاب المهارات العالية إلى العمل حتى في الأعمال البسيطة. وكذلك تحدث البطالة المقنعة بسبب جهل الإدارة بمهارات العمال وجهل العمال بحاجات الإدارة. والبطالة المقنعة لا تظهر عادة في النسبة المئوية لمجموع البطالة لأن أكثر إحصاءات البطالة تشير فقط إلى عدد الأفراد العاطلين عن العمل والكسب.

5/ البطالة التقنية Technological Unemployment

تنشأ هذه البطالة من التحسينات التي تطرأ على الصناعة، أو تدهور الصناعات القديمة ونشوء صناعات جديدة وما يستتبع ذلك من تدخل القوة الميكانيكية وحلولها محل العمل اليدوي، وحلول النفط والقوى الكهربائية محل الفحم وتطبيق الطرق الحديثة في الإنتاج. وتزداد مشكلة

البطالة التقنية خطورة كلما كانت التغيرات التي تطرأ على الصناعة عديدة وسريعة لأنها تفضي اليتبدلات واسعة في العمل وما يصحب ذلك من ظهور فائض كبير في العمال يبقى زائداً عن حاجات الصناعات لفترات طويلة من الزمن[11].

الآثار المترتبة على ظاهرة البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوبة في أي مجتمع, وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء, سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية[12].

الآثار الاقتصادية:

يمكن حصر هذه الآثار على العموم في النقاط التالية(13) :

- أن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض أعداد المنتجين وارتفاع أعداد المستهلكين، ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الإدخاروالقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام.

- أن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور، مما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.
- هنالك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة. حينما تطول فترة بطالتهم فهذا يعني ان الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم.
- تخلف البطالة التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان من خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً وذات قيمة إنتاجية عالية. لأن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي

---

(11) عبد الوهاب الأمين وفريد بشير ظاهر، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، البحرين، مركز المعرفة للاستشارات الخدمية التعليمية، الطبعة الأولى، 2005م، ص256.

(12) البشير عبد الكريم، 2005م، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص147.

(13) خالد وصفي الوزني وأحمد حسين الرفاعي، 2004م، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة ، ص268.

إلى وقف اكتساب هذه الخبرات فحسب، بل إلى تآكلها واصابتها بالاضمحلال، وحتى ولو عاد إلى العمل فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء.

- أن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً، وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية، ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة. وبالتالي سينخفض الإنتاج ويزداد تفاقم البطالة.

الآثار الاجتماعية والسياسية:

للبطالة أيضاً آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية، بل إن هذه الآثار تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة. من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر منها[14] :

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الاجتماعية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع. كما هو معرف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم. ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.

- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين، التي بدورها تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية، كالتفكك الأسري في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم أخلاقياً.
- تأخر سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين. حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك. وهذا يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغير الحكومات، وكذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني تجاه الوطن وأفراد المجتمع.

---

(14) حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادي الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005م، ص261.

ولا شك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة تؤدي أيضاً إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم[15].

(15) نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سلمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م ، ص249.

2-2 نظريات البطالة :-

يقدم هذا الجزء من البحث عرضاً موجزاً لنظريات البطالة الأكثر شيوعاً في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

بينما تعترف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط – نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود النوعين من البطالة، سواء البطالة الإجبارية أو البطالة الاختيارية، التي ترجع في رأيه إلى قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات.

فضلاً عن وجود نظريات أخرى ترجع البطالة لوجود اختلالات في سوق العمل.

في استعراض النظريات الخاصة بسوق العمل والبطالة، سوف يتم تقسيمها إلى مجموعتين: النظريات التقليدية، والنظريات الحديثة.

2-2-1 النظريات التقليدية :-

تغطي هذه النظريات الاتجاهات التي تتبني فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع الطلب على العمل على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به، وتندرج تحت هذا المنظور التقليدي لسوق العمل نظريتان هما: النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية.

اولاً: النظرية الكلاسيكية :-

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار. ويؤمن الفكر الكلاسيكى بسيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل. ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة، وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه[16]. وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا ترك سوق العمل حراً دون تدخل خارجي فإن مرونة كل الأجور والأسعار

(16) عبد الرحمن جابر عبد الله، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (1983م – 2002م)، 2008م،ص(9 – 11).

تتضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، بحسبان أن كل فرد قادر على العمل، ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه، تزداد الكمية المعروضة منه، لكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة وسط العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر، الذي يضمن التوظف الكامل، وبالتالي فإن الأجور الحقيقية تضمن دائماً القضاء على البطالة وفق الفكر الكلاسيكي.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية، نظراً لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية.

وعليه فإنه وفقاً للنظرية الكلاسيكية ليست هنالك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب على تخفيض الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائياً عند مستوى العمالة الكاملة. وبذلك يلقي الكلاسيك بمسئولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال[17].

ثانياً: النظرية الكينزية :-

ترتب على الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع جداً خلال تلك الفترة – اختيارياً. ومن ثم يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين أفكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلاً. وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض –أساساً – لبعض التشوهات بسبب وجود نقابات العمال التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية. ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العاطل عاطلاً وذلك وفقاً لكينز، ومن ثم مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب. وبذلك ينفى كينز مسئولية العمال عن البطالة ويلقيها

(17) عبد الرحمن جابر عبد الله, سبق ذكره, ص26.

على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب،وبالتالي يقرر أن حجم التوظف الكامل يتوقف على الطلب الكلي.

2-2-2 النظريات الحديثة :-

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل،حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل كما هو الوضع عند الكلاسيك، أو سوق تنافسي كما هو الحال عند كينز. غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معاً. لذا فقد ظهرت عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة. ولعل أهم هذه النظريات: نظرية البحث عن عمل،ونظرية تجزئة سوق العمل[18].

نظرية البحث عن عمل:-

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، لذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل،الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات. وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين، تتمثل الأولى منهما في أنها مكلفة مادياً لكل من العمال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال، وتتمثل السمة الثانية في أنها عملية تحتاج لوقت طويل، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات. وتستند هذه النظرية إلى وجود هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة[19].

---

(18) عبد الرحمن جابر عبد الله، سبق ذكره، ص26.
(19) د. علاء الخواجة، أوضاع البطالة والتشغيل في مصر، سلسلة أوراق بحثية،العدد 19، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001، ص6.

وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها.ومن ثم فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن البطالة السائدة في الاقتصاد بطالة احتكاكية –تعد سلوكاً اختيارياً، وينتج عن سعي العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملاءمة والتوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها بأول المتقدمين، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم.

وخلاصة هذه النظرية أنها تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية.

بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة وتركزها بين فئات معينة دون الأخرى،إلا أن ذلك يظل مشوباً بشيء من أوجه القصور، ويوجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها:

1- عدم اتفاق النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد، ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم، فإن النظرية ترى أن البطالة اختيارية، ولكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية.

2- أوضحت العديد من الدراسات خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرص العمل الأفضل عندما يكون موظفاً وليس متعطلاً، كما توجد حالات انتقال بين الوظائف المختلفة دون مرور الفرد بحالة بطالة.

3- من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع معلومات عن سوق العمل.

4- تعجز عن تفسير المحددات الموضوعية (الأساسية) للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

وقبل الانتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن عمل يمكن الإشارة إلى استنتاج مفاده أن مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير ظاهرة البطالة الاحتكاكية، حيث أن هذه الظاهرة تتعلق بنوع معين من أنوع البطالة الاختيارية[20].

نظرية تجزئة سوق العمل:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في القطاعات الأخرى.

وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار الاستقرار التي يتمتع به سوق العمل هما: سوق رئيسي، وسوق ثانوي. كما تفترض النظرية أن سوق العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما. والنوع الأول – أي السوق الرئيسي – فهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة, وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بمهارات العاملين أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

أما النوع الثاني – وهو السوق الثانوي – فهو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليباً إنتاجية مكثفة للعمل. ويتسم العمل في هذا الاسوق بانخفاض الأجور، ووجود ظروف غير مواتية للعمل،فضلاً عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقاً لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة ، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق.

---

(20) علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005م، ص55.

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى الي تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، إلى التغيرات التقنية، حيث يتميز السوق الرئيسي باستخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة، بينما يستخدم السوق الثانوي أساليب إنتاجية كثيفة استخدام العمال وأكثر عرضة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي[21].

ونود أن نشير إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلية في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فترتها عادة ما تكون أقل في الدول المتقدمة، وأكبر في الدول النامية، ذلك لأن في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.

تغطي النظريات التقليدية للبطالة الاتجاهات النظرية التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل وفقاً للنظرية الكلاسيكية تضمن مرونة كل من الأجور والأسعار وتحقيق التوازن التلقائي في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، وهي لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية المتاحة الناتجة عن قصور الطلب الفعال، وقد أضفت النظريات الحديثة للبطالة فروضاً أكثر واقعية من النظريات السابقة كي تستطيع تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل، وأهم هذه النظريات نظرية البحث عن عمل وتفسير سبب البطالة بقصور المعلومات في سوق العمل، ونظرية تجزئة سوق العمل.

ونستخلص من كل ماسبق ذكره ان هناك تباين وتعدد في وجهات النظر المفسرة للبطالة,فهذه الظاهرة ما زالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي ينتمي اليه والتي تشكلت في إطاره، ويرجع السبب الي الديناميكة المتسارعة في سوق العمل والتغيرات التي تحدث فيه باستمرار,هذا في الدول الراسمالية المتقدمة وبا لتالي فانها بالاحري ان تعجز كذلك عن تحليل وتفسير البطالة في المجتمعات النامية.

(21) عبد الرحمن جابر عبد الله، سبق ذكره، ص28.

3-2 علاقة البطالة بالتضخم والناتج المحلي الإجمالي :-

سوف نركز في هذا المبحث على علاقة البطالة بالتضخم والناتج المحلي الاجمالي. إن التفاعل بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم يقوم على ثلاث علاقات وهي:

1- منحنى فيليبس الذي يبين علاقة البطالة بالتضخم.

2- قانون أكيون الذي يبين كيف يؤثر معدل نمو الناتج المحلي على معدل البطالة.

3- علاقة الطلب الإجمالي الذي يبين كيف يؤثر كل من التضخم ونمو الكتلة النقدية على نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث يبين الرسم التالي هذه العلاقات فيما بينها.

شكل رقم(1)

علاقة البطالة بلتضخم والناتج المحلي الاجمالي:-

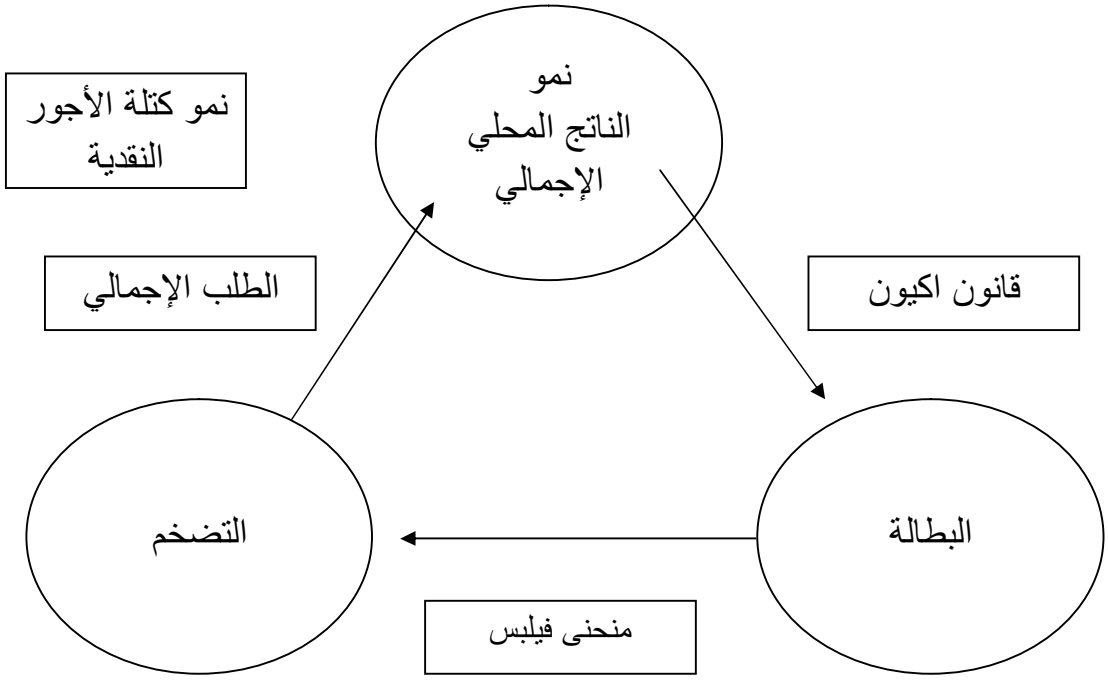

المصدر علي عبدالوهاب نجا،2005م،ص54.

1/ علاقة البطالة بالتضخم:

من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتشغيل، بسبب ارتفاع معدلات البطالة إبان أزمة

الكساد(1929-1933)، وعندما إستعادت اورباعافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلات التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة.

ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

2-3-1الخلفية التاريخية للعلاقة بين البطالة والتضخم :-

لقد كان (Fischer) أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح سنة 1926م، حيث بيّن أن هنالك معضلة Paradox تتلخص في أن العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم، وتزايد الكتلة النقدية، ستترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل والناتج المحلي دون أي تأثير. ولا شك بأن عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك[22].

ثم كانت عدة محاولات عن طريق (Tinbergen) سنة 1936م، و(Klein) سنة 1955م ، و(Sultan) سنة 1957م. وبالرغم من كل هذه الجهود المتطورة والمتلاحقة إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ولم يعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي النيوزيلاندي فيلبس (A.W.Phillips) سنة 1958م.

تحليل منحني فيلبس:-

قام فيلبس (Phillips) سنة 1958م بنشر دراسة مصممة في مجلة Economica حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة (U) والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية ($\Delta W/W$)، إذ بيّن من خلال دراسة قياسية لسلسلة إحصائية أجراها على الاقتصاد الإنجليزي (المملكة المتحدة) للفترة الممتدة ما بين (1861م – 1957م) :

أ. على وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن 90 عاماً.

ب. ثبت أنها علاقة دالية متناقصة: $F(U) = \Delta W/W$.حيث $F(U) < 0$

(22) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، 2005م، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص214.

ج. أنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت).

ويقدم لنا الشكل التالي كصورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين هذين المتغيرين :

شكل رقم(2)

1- منحنى فيلبس في الأجل القصير:

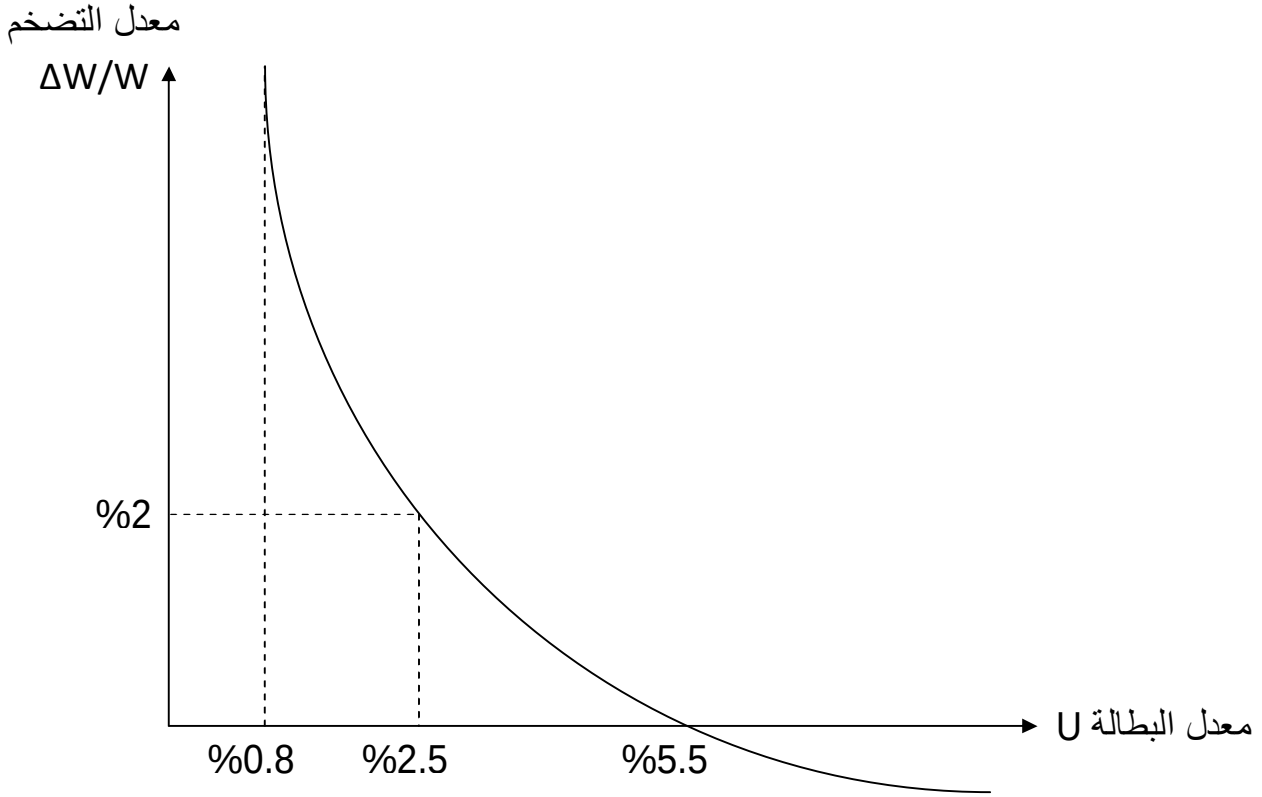

المصدر:- رمزي ذكي,2007،ص197.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه تكون معدلات التغير في الأجور النقدية مرتفعة عند انخفاض معدل البطالة ، وتكون معدلات التغير في الأجور النقدية منخفضة عند ارتفاع معدلات البطالة ، كما أن منحنى فيلبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر بـ 5.5% وهو المعدل الذي يضمن استقراراً في الأجور الأسمية ، أي أن ذلك المعدل الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور ($\Delta W/W = 0$).

شكل رقم(3)

2- منحنى فيلبس في الأجل الطويل

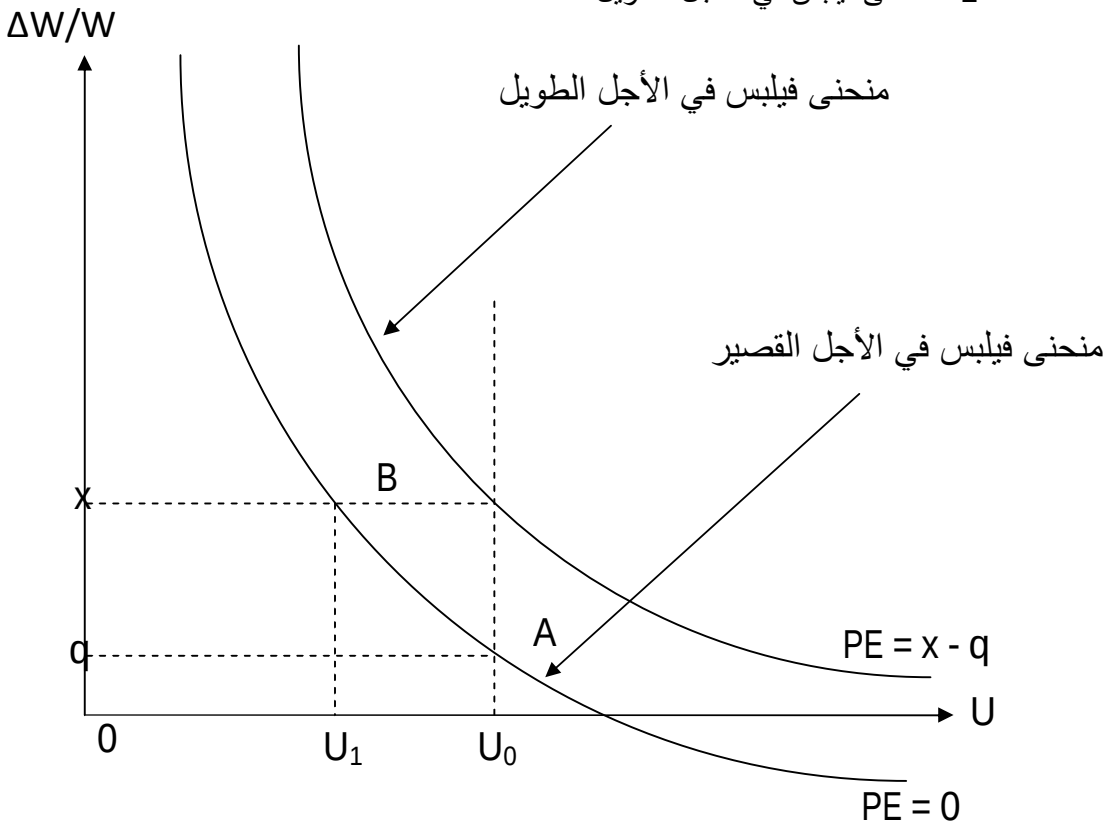

المصدر: رمزي ذكي،1998م، ص371

يمثل الشكل السابق منحنى فيلبس في الأجل الطويل ، حيث يفترض في البداية أن منحنى فيلبس الأصلي يكون عند المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار (PE = 0) وعند النقطة A التي تمثل نقطة التوازن.

عند النقطة A لا يوجد مفاجآت تتعلق بجانبي العرض والطلب الكليين.

العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم (Trade-off):

إن العلاقة المستقرة والعكسية ما بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية تمثل مشكلة أمام صانع السياسة الاقتصادية أمام رغبته في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معاً وفي وقت واحد. ومن الواضح أن هذه الرغبة يستحيل تحقيقها في ظل العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة. قد تستلزم

البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة التي تؤدي إلى نقل منحنى فيلبس بالكامل من موقعه إلى جهة اليسار كما هو موضح في الشكل التالي[23] :

شكل رقم(4)

السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة ومعدل التضخم معاً

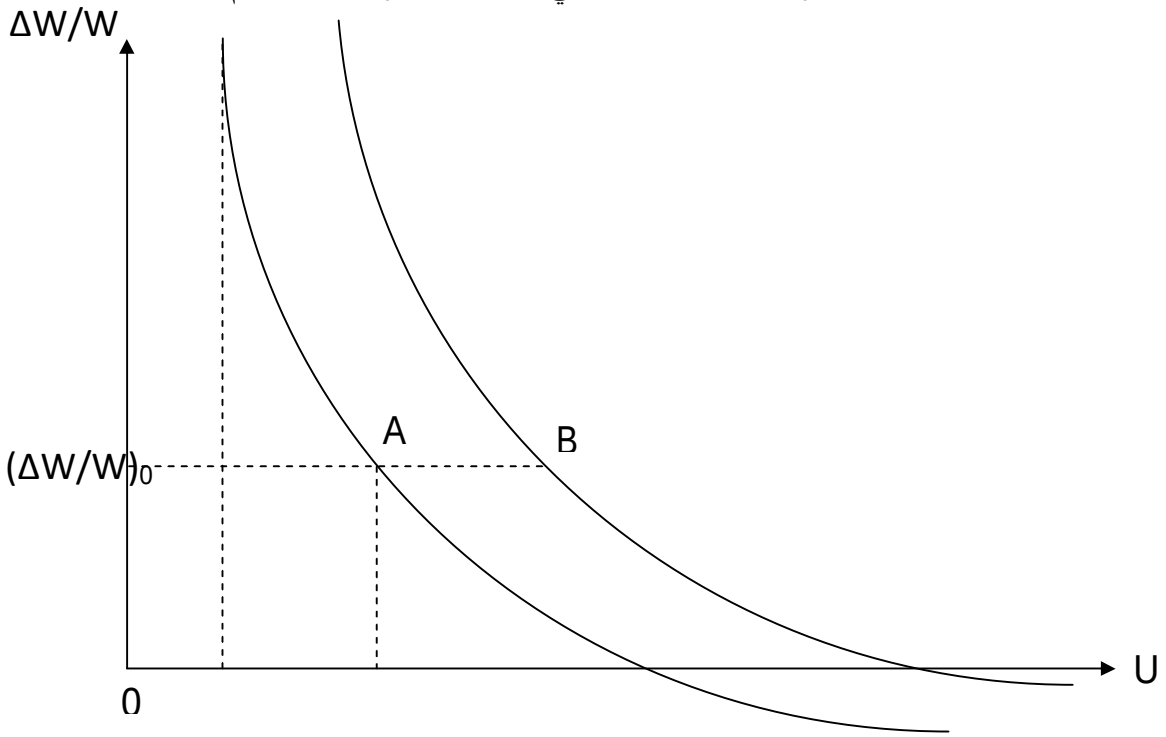

المصدر رمزي ذكي,2007, ص198.

(23) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصر، عالم المعرفة ، الكويت ، ص362.

الانتقادات الموجهة لمنحنى فيلبس :-

إن كان منحنى فيلبس قد تمتع بمصداقية نظرية وعلمية خلال الفترة من عام (1959م – 1969م) ، فإنها قد تعرضت للاهتزاز الشديد ، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وخلال عقد السبعينيات ، وذلك لأن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد تعرضت للانهيار بسبب عجز منحنى فيلبس عن تفسير حالة الركود التضخمي.

وأيضاً وصف فريدمان في نقده الشهير لمنحنى فيلبس بأنه مضلل تماماً، لأن المحور الرئيسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي وليس معدل الأجر الحقيقي ، حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيلبس بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية. واقترح فريدمان أن تؤخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية ، وكان هذا أهم انتقاد قدمه لفيلبس[24].

2/ علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي :-

إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لا بد أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة.

وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة كالاتي:

ارتفاع معدلات النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

ويبدو أن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة.

3/ علاقة البطالة بحجم السكان الإجمالي :-

تعاني العديد من البلدان من الضغوط السكانية ، حيث يزداد عدد السكان بمعدلات عالية لا تتناسب من حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الولادة والانخفاض في معدل الوفيات، وارتفاع معدلات الخصوبة. وتجدر الإشارة إلى أن الحجم الأمثل

---

(24) رمزي زكي، 1998م، مرجع سابق، ص369.

للسكان هو ذلك الحجم الذي يتناسب مع حجم الموارد المتاحة، وهو الذي يصل فيه ناتج الفرد إلى أعلى مستوى له في ظل مستوى معين من التكنولوجيا.

ولا بد أن نشير إلى أن الضغوط السكانية في بعض البلدان ترتبط باختلال التركيب العمري للسكان، حيث ترتفع نسبة صغار السن وتنخفض نسبة من هم في سن العمل إلى حوالي نصف السكان، مما ينعكس على ارتفاع عبء الإعالة للعاملين في البلدان النامية. إن أبرز أثار الضغوط السكانية تتمثل في الضغوط على الموارد المتاحة وانخفاض انتاجية العمل ومستوى الدخل وانتشار البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة[25].

4/أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل أو البطالة :-

يقصد بذلك مدى مساهمة الإنفاق العام في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة لأقصى حد ممكن. بحيث يتحقق معها الوصول إلى مرحلة التشغيل أو التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. فعلى سبيل المثال، زيادة النفقات العامة في مجال البنية التحتية يكون حافزاً للمنتجين على تنفيذ مشروعاتهم وزيادة إنتاجهم للاستفادة من تلك الخدمات المجانية والتي تسهل عمليات الإنتاج والتوزيع.

كما أن زيادة النفقات العامة في صورة نفقات تحويلية (دعم المنتجين مثلاً)تكون سبباً في استمرار تلك الأنشطة، حيث أن هذه الإعانات من شأنها مساعدة تلك المشروعات في تخطي أزمتها، ومن ثم تعدل عن التوقف عن الإنتاج أو التخلص ولو جزئياً من الأيدي العاملة لديها. وبذا نتلافى حدوث ظاهرة البطالة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، إذ أن ارتفاع ظاهرة البطالة يعني انخفاض الطلب الكلي الفعال Effective Aggregate Demand، مما يؤثر على أسعار السلع ومن ثم يحد من رغبة المنتج في التوسع الإنتاجي بل على العكس إذا زاد انخفاض معدل الطلب، قد يلجأ المنتج إلى إيقاف بعض خطوط الإنتاج، مما يعني ظهور بطالة جديدة تساهم في زيادة حدة انخفاض الطلب ومن ثم دخول الاقتصاد القومي في دائرة الإنكماش الاقتصادي. ومن هنا تنبع أهمية النفقات العالمة لإحداث الرواج الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

---

(25) د. مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار وائل، 2007م، ص35.

كما قد يكون الهدف من تقديم إعانات اقتصادية للمنتجين هو إقامة خطوط إنتاجية جديدة لإنتاج نوع معين من السلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة، عن طريق وفورات الإنتاج الكبير Mass Production، مما يعني توفرها للمستهلكين بأسعار معقولة تتناسب مع دخولهم، خصوصاً أصحاب الدخل المحدود.وفي هذه الحالة نجد أن النفقات العامة تساهم أيضاً في زيادة توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة, سواء كانت طبيعية أو بشرية[26].

5/اثر سعر الصرف علي مستوي التشغيل والبطالة :-

إن انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يؤدي الي زيادة تكلفة كل من الاستثمار والانتاج , وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسع فيها ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد علي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة وبالتالي زيادة حجم البطالة, وترتبط مسألة سعر الصرف بحجم الديون الخارجية وتسديدها علي المدي الطويل.

2-3-2 قياس البطالة :-

طرق القياس :

يتم قياس البطالة دائماً بما يسمى بمعدل البطالة أو مستوى البطالة، وهو عبارة عن عدد الباحثين عن عمل ونسبتهم المئوية لعدد المشتغلين بحيث تبين حجم مشكلة البطالة وتطورها خلال عدة سنوات وفقاً للعوامل الاقتصادية والسكانية

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{إجمالي القوة العاملة}}{\text{عدد العاطلين عن العمل}} \times 100$$

ومعلوم أن نسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان من العوامل الاقتصادية المؤثرة في الدخل القومي ودخل الفرد لأي مجتمع. أما معدل البطالة الطبيعي فإن غالبية الاقتصاديين يرون أن معدل تشغيل العمالة يتراوح ما بين 96% و97%، أي أن هذه النسبة كافية لإطلاق صفة التوظيف على الاقتصاد القومي. وهذا يعني أن المعدل الطبيعي للبطالة يتراوح ما بين 3% و4% من قوى العمل[27].

---

(26) عبد الرحمن حسن على أحمد، اقتصاديات المالية العامة، لينا للطباعة والنشر، الخرطوم، 2014م، ص25.
(27) مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض،1988م، ص(435 – 438).

أما العمالة الكاملة فتقتضي أن يكون معدل البطالة "صفراً".ووفقاً للإحصائيات العمالية للبطالة، فإن هذا المعدل لا يمكن تحقيقه حتى في الدول المتقدمة، فالأشخاص الذين يعدون كعاطلين ينضم إلى جانبهم أولئك الذين سرّحوا من العمل وينتظرون استدعاءهم للعودة لهذه الأعمال، أو الذين يبحثون عن عمل في أسبوع التعداد. وبما أن المجتمع لا يخلو من بعض الفئات داخل هذه الشرائح فإنه حتماً ستكون هنالك بطالة. وتختلف معدلات البطالة من دولة لأخرى، نسبة لاختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول.ووفقاً لإحصائيات الثمانينات، فقد بلغت تلك المعدلات 12 – 13% من إجمالى قوى العمل في الدول النامية. بينما تراوحت بين 6 – 7% في الدول المتقدمة. ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوى العمل المدنية.

المقياس العلمي للعمالة الكاملة :-

وفقاً لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع إذا كان الناتج المحتمل تساوى مع الناتج الفعلي، أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فإن هذا يعني وجود بطالة. إما أن تكون هذه البطالة بسبب عدم الاستخدام الكامل للعمالة، أو لعدم الاستخدام الأمثل.

والاستخدام الأمثل يتطلب أن تقل إنتاجية العمل عن أدنى حد معين سوف يطلق على هذه الإنتاجية "المحتملة"، وتعرف الإنتاجية المحتملة بأنها: أعلى الإنتاجيات المتوسطة بين قطاعات المجتمع. وبذلك يكون الناتج المحتمل = قوى العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

لكن حتى نحافظ على استقرار الأسعار يجب أن نسمح بمعدل بطالة طبيعي نفرض أنه 5%، وبذلك فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي نحصل عليه بتشغيل 95% من قوى العمل تشغيلاً أمثلاً، وبالتالي يصبح الناتج المحتمل = 95% من قوى العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة لكن يصعب هذا المقياس في الدول النامية نسبة لعدم ضمه الأرقام الإحصائية عن أعداد السكان ومعدلات قوى العمل التي تدخل سوق العمل بصورة مستمرة[28].

(28) مايكل أبدجمان، مرجع سابق، ص (435 – 438).

3-1البطالة في السودان :

انواعها واسبابها وحجمها و آثارها:-

يعتبر توظيف عناصر الإنتاج المتاحة لأي دولة هو العنصر الأساسي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة ، وتركز المفاهيم الاقتصادية على عنصري العمل ورأس المال والمزج بينهما بصورة مثلى لتحقيق أقصى عائد ممكن في ظل المعطيات القائمة ، والمطلوب هو استخدام عناصر الإناتج بصورة فعالة للحصول على أعلى مردود من استغلالها.

إن ظاهرة البطالة ذات آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وإن وجود فرص عمل للقادرين على العمل أمر حيوي اقتصادياً واجتماعياً بالذات في الدول ذات الكثافة السكانية.

أنواع البطالة في السودان:-

- البطالة الموسمية: وهي التي تحدث في مواسم معينة مثل المزارعين في موسم معين يعملون في الزراعة وعند حصاد مزروعاتهم يتوقفون باقي المواسم. أو مثلا هنالك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركوداً في الشتاء والعكس صحيح.
- البطالة المقنعة: وهي تلك البطالة التي يعاني منها الكثيرون في السودان، وهي كثرة عدد الموظفين في مكان العمل دون الحاجة إليهم.

_ البطالة الاحتكاكية: وهي التي تحدث نتيجة لتغيرنوع العمل من قبل العمال سعيا وراء ظروف عمل افضل, وهذه النوع قليلة في السودان.

_ البطالة الهيكلية: وهي تحدث نتيجة لاجراء تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني وهي من انواع البطالة الشائعة في السودان.

_ البطالة التقنية: وهي تحدث نتيجة لتدهور الصناعات القديمة ونشوء صناعات جديدة وتدخل القوة الميكانيكية وحلولها محل العمل اليدوي.

أسباب البطالة في السودان :-

تتعدد أسباب البطالة في السودان وتعود في أغلب الحالات إلى عوامل داخلية، ومن أهم تلك الأسباب:

1.ضعف البنية التحتية للاقتصاد السوداني وضعف عائد الاستثمار مما لا يشجع على المزيد من الاستثمارات وبالتالي تقل فرص العمل ويزداد عدد العاطلين.

2. زيادة معدلات النمو السكاني وبالتالي زيادة الداخلين إلى سوق العمل.
3. عدم الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة لخلق فرص عمل في الصناعات التحويلية.
4. عدم توفر معلومات عن فرص العمل المتاحة (جانب الطلب) والكوادر التي تبحث عن عمل (جانب العرض).
5. ضعف المناخ الاستثماري مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والإقليمي مما يؤدي إلى عدم جاذبية الدولة للاستثمار الوطني والأجنبي، ويعني هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تنخفض فرص التوظيف.
6. نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحينوخصوصاً الشباب منهم إلى ترك العمل بالأرض والهجرة إلى المدينة بحثاً عن العمل مما شكل زخماً في عرض قوة العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في المدن.
7. الكساد الاقتصادي نتيجة للدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية ومن ثم الإنتاج، فيزداد المخزون السلعي ويقل الاستثمار، ويؤدي ذلك إلى انخفاض العمل على خدمات عناصر الإنتاج ومن بينها العمل.
8. النزوح من الريف إلى المدن بسبب النزاعات والحروب القبلية.
9. التباين في الخدمات العامة والاجتماعية بين الريف والحضر. مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، مما يؤدي إلى ظاهرة النزوح إلى المناطق الحضرية.
10. توطين الصناعات في المدن وعدم خلق تنمية متوازنة بين مناطق البلاد المختلفة، وهذا يؤدي إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل بعائد أفضل[29].
11. العادات والتقاليد التي تحد من نشاط فئات معينة من أفراد المجتمع في مجالات معينة.
12. ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض معدل النمو الاقتصادي: إن معدل النمو السكاني في زيادة مضطردة تفوق معدل النمو الاقتصادي وذلك بسبب ضعف الإنتاج وقلة رأس المال وضعف الاستثمار والتقنية المستخدمة.
13. الحروب الأهلية وانحراف الموارد عن المشاريع التنموية: تفشي ظاهرة الحروب التي استمرت لفترة طويلة منذ الاستقلال وحتى عام 2005م، بالإضافة إلى الحروب الدائرة

(29) سامية على أحمد، سبق ذكره، ص63.

في غرب البلاد، مما يجعل المواد المالية المخصصة لدعم المشاريع التنموية في البلاد تتجه إلى مواقع الحرب.

14. تناقص فرص العمل على المستوى العالمي نتيجة للتطور التقني في المجال الصناعي والحرفي والزراعي الذي يعتمد على الحاسوب وتقنية المعلومات بأقل عدد من العمال، مما يؤدي إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال وعدم إتاحة فرص جديدة للذين يبحثون عن العمل.
15. الطلب الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار يقل عن المعروض من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية.
16. السياسات الاقتصادية تقوم بالتأثير في العرض والطلب مما يؤدي إلى ظهور البطالة، فالمعدلات العالية للضرائب وتحديد مستوى عالٍ لسعر الفائدة ربما أدى لمكافحة التضخم لكنه يقلل الطلب الكلي وخصوصاً الاستثمار، مما يؤدي إلى البطالة.
17. القوى العاملة لها خصائص لم تكن موجودة في سوق العمل، ويرجع هذا إلى نوعية القوى العاملة وتدريبها وهيكلها الاقتصادي وتحولها، ويسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة البنائية (التقنية).
18. زيادة العمالة الوافدة غير الماهرة أدت إلى إنخفاض العمالة الوطنية: تزايد العمالة الوافدة التي تقبل العمال العمل بأجور متدنية مما يحد من فرص تشغيل المواطنين ويحرمهم من التدريب وإعادة التأهيل[30].
19. عدم تخطيط القوى العاملة يؤدي إلى عدم التقدير السليم والواضح للمهارات الإنسانية المطلوبة لكل مشروع في الخطة، وكذلك تحديد نوع ووقت الاحتياجات. وتخطيط القوى العاملة يتضمن تقدير مصادر القوى البشرية المتاحة، وتقدير الخطوات الضرورية لتنميتها تنمية سليمة، والاستخدام الرشيد لهذه المصادر.
20. الهجرة الداخلية: إن الهجرة من الولايات إلى العاصمة أثرت على حجم وطبيعة سوق العمل، فهي تؤدي إلى الكثير من المشاكل والتضخم الحضري، واختلال عمري للسكان، ويترتب على الهجرة مشاركة الوافدين سكان العاصمة في الخدمات وانعكاس ذلك في بعض القصور في الخدمات.

---

(30) صفاء عبد اللطيف محمد البدني، أثر العمالة الوافدة على معدلات البطالة في السودان في الفترة من (1999م – 2008م)، رسالة ماجستير،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مايو 2010م، ص109.

21. التنمية الاقتصادية: العلاقة بين التنمية الاقتصادية ومشكلة البطالة هي أن يعمل الاقتصاد بأقصى كفاءة لكل عناصره وفي مقدمتها العنصر البشري، ويستلزم ذلك حسم لقضايا أساسية مثل غموض وتذبذب موقف الدولة تجاه كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، وشعار مجانية التعليم في كافة مراحله والعجز عن توفير متطلباته، كما ان الالتزام بتشغيل الخريجين وتناقضه مع قدرات الوفاء بالالتزام، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة في القطاع العام.
22. الخصخصة: وهي خفض فرص العمل وتسريح لبعض الأيدي العاملة، والسودان واحد من تلك الدول التي قامت بتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص, ولا شك أن هذا التحول له آثاره الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأثر الكبير على العمالة الذي يواجه برفض شديد، فغالباً ما يصاحب هذا التحويل تسريح أعداد كبيرة من العمالة, وبالتالي سيزيد هذا الأمر من مشكلة البطالة[31].

آثار البطالة :-

تتعدد آثار البطالة في شتى قطاعات الدولة، تتمرحل حسب المعيار والمؤهل التعليمي. وتشكل البطالة مخاطر على الأفراد والمجتمعات. من أهم مخاطر البطالة أثرها على نفسية الشباب، وذلك أن من نتائجها البينة انتشار حالات الإحباط المعنوي والكآبة والقنوط لدى فئات واسعة، وهذه النتيجة بدورها تدفع بهم إلى إدمان التدخين والمخدرات، أو اللجوء إلى أنواع اللهو المحرم، لعلهم يفرجون عن أنفسهم القنط الذي يجدونه. وربما إذا لم يجد أحدهم المال اللازم لذلك لجأ إلى أساليب غير شرعية للحصول على المال. ومن مخاطرها أيضاً، بروز ظاهرة الفقر والحاجة التي تؤدي حتماً إلى تخلف الأوضاع الصحية، وتراجع في الاهتمام بتعليم الأولاد، وانتشار الكسب غير المشروع. ومن مخاطرها أيضاً، تأخر سن الزواج، وانتشار التفكير في الهجرة إلى الخارج وايضاً من اثارها الاقتصادية انخفاض الدخل،والناتج المحلي لاجمالي.

(31) إشراقة محمد على، رسالة ماجستير، سبق ذكره، ص(38, 39, 41).

حجم البطالة في السودان :-

شكلت البطالة في السودان واحدة من أهم مشاكل التنمية، وتختلف ملامح وحجم البطالة ما بين الدول الصناعية والدول النامية.

تقرير وزارة العمل في 2011م تناول قضايا البطالة وسوق العمل، وركز على أوضاع العمل والعمالة في السودان في الفترة ما بين 2005م – 2010م. ولكن التقرير لم يشر إلى أوضاع سوق العمل في السودان للعام 2011م على الرغم من أهميته، باعتباره حدثت فيه متغيرات أثرت على الأوضاع الاقتصادية بالبلاد وأهمها انفصال الجنوب وخروج النفط كمؤثر حقيقي على الاقتصاد السوداني، باعتباره عام الأساس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية. غير أن التقرير أعطى مؤشرات كثيرة ومتنوعة تمكن من قراءة سوق العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية.

ووفقاً لتعداد 2008م، بلغ إجمالي عدد السكان في سن العمل 26.2 مليوناً. يمثلون 67% من إجمالي السكان البالغ عددهم 39 مليون نسمة. بينما يبلغ حجم القوى العاملة 11.7 مليون نسمة. أما معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقاً للتقدير 48.5%. بينما بلغ معدل البطالة 15.9%، مما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي دون مستوى التشغيل.

ويشير التقرير إلى أن واقع البطالة على الشباب أكثر وأكبر من المعدل العام، حيث يمثل حوالي 52% وسط الفئة العمرية 25 – 59 سنة. وهذا وضع غير طبيعي، حيث تمثل هذه الفئة قمة العمل الإنتاجي.

2-3 تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر علي معدلات البطالة في السودان[32] :

لدراسة ظاهرة البطالة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان قمنا بحصر عدد من المتغيرات التي رأينا انها تؤثر بشكل كبيرفي المتغير التابع من خلال ماتم عرضه سابقاً وهي حجم السكان الاجمالي ، حجم النفقات العمومية ، الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم ، وسعر الصرف.

(32) الجهاز المركزي للإحصاء ، 1.36.

1. حجم السكان الاجمالي :

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني ومايترتب عليها من زيادة في اعداد السكان الناشطون اقتصادياً الي زيادة عرض العمل باعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل) ومع عدم قدرة الطلب علي العمل على تغطية ماهو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتماً الي زيادة حجم البطالة ومعدلها .

والسودان كغيره من الدول النامية ، تعاني من عبئ ديمغرافي كبير، حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع ممايؤدي الي زيادة عدد السكان ووجود عرض متزايد في سوق العمل حيث نجد انه بلغ عدد السكان في السودان سنه 1990م 23,079 مليون نسمة ، وارتفع هذا العدد ليصل الي 31,081 مليون نسمة سنه 2000 ، وهذا العدد هو في زيادة مستمرة ووصلت الي 42,246 مليون نسمة سنه 2011م قبل الانفصال.

2. حجم الانفاق العام :

يعتبر الانفاق العام (مالية الدولة) واحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي للدولة ، فالانفاق العام هو الاداة الرئيسية للدولة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فان كفاءة تخصيصه يعكس أثر ايجابياً نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي ومن بين الأهداف التي تسعي الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الانفاق ، حفز النمو الاقتصادي ، وخلق فرص عمل جديدة.

نجد ان الدولة اعتمدت سياستين مختلفين خلال فترة الدراسة ، حيث اعتمدت سياسة تقشفية خلال فترة التعديل الهيكلي 1990- 1999م بهدف ترشيد النفقات العامة وزيادة الانتاجية اضافة الي التخفيض في عجز الموازنه العامة للدولة واقعياً ، لكن لم يحدث خفض في حجم الانفاق العام بل حصلت زيادة فيه التي بلغت سنه 1990م 778.28 مليار جنيه ليزيد الي 112801.4 في العام 1999م وهذا دليل على عدم اتباع السودان سياسة انفاقية تقشفية خلال تلك الفترة.

وبعد انتهاء فترة التعديل الهيكلي تخلت الدولة عن سياستها الانفاقية التقشفية ، واتبعت سياسة انفاقية توسعية خلال الفترة من 1999 – 2011م. ويعود اتباع السودان للسياسة الانفاقية التوسعية الي توفير الموارد المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع اسعار البترول ودخوله في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة .

وعلية يمكن القول بان النفقات العامة لها أثر على مستوي مستوي التشغيل والبطالة ، حيث ان زيادة حجم النفقات العامة ستؤدي إلي التخفيض من معدلات البطالة وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية ، اما عن السودان فكان هناك زيادة في حجم الانفاق العام ومعدل البطالة معاً حيث بلغ معدل البطالة في الاعوام 1990م،1999م،2011م 16.4%،18.1%،17.3% علي التوالي ،مما يوكد عدم تأثر البطالة بزيادة حجم النفقات العمومية خلال تلك الفترة.

3. الناتج المحلي الاجمالي :

يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما ، خلال فترة زمنية معينة ، ويحتوي علي قيمة السلع المنتجة ، ويتبين لنا ان هذا التعريف نقدي يعطي قيمة السلع المنتجة والخدمات بالاسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي ، اما الذي يقاس بالاسعار الثابته فيعرف بالناتج المحلي الحقيقي .

ويلاحظ من خلال البيانات الاحصائية للسودان انه ابتداء من سنه 1991 سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الاجماليتحسناً ملحوظاً إذ سجل سنه 1991 نسبة 11.3% ويرجع ذلك الي تدخل الدولة نتيجة للاوضاع السابقة الي تحفيز النمو الاقتصادي.

وعلية يمكن القول انه كلما زاد حجم الناتج المحلي الاجمالي وارتفع معدله أدي وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية الي زيادة مستوي التشغيل والتوظيف والنتيجة خلق المزيد من فرص العمل الجديدة ، ممايترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها ، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد. اي ان العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة وحجم الناتج الاجمالي الحقيقي هي علاقة عكسية.

4. معدل التضخم :

هناك علاقه عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وفقا للمنطق التقليدي ومنحي فيلبس ، حيث انه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي ، وترتفع مستويات الاسعار ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل ، ويرتفع مستوي التشغيل ومن ثم يقل معدل البطالة ، ويحدث العكس في حالات الركود، غير ان الفكر الاقتصادي الحديث قدم مايعرف بظاهرة الركود التضخمي ، حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع التضخم وتعزي هذه العلاقات الي وجود العديد من التشوهات السعرية واختلالات الاسواق ، وخاصة سوق العمل ،

وهو السائرحالياً في اقتصاديات عديدة ، لذا فانه يمكن القول ، ان العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه[33] .

بالنسبة الي السودان كانت معدلات التضخم متذبذبة فقد شهد الفترة من 1990 – 1996م ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغ المعدل سنه 1990 معدل 67.4% وسنه 1996 معدل130.4% وخلال نفس الفترة شهد السودان مستويات مرتفعة من معدلات البطالة حيث بلغت في نفس الفترة 16.4%و18.5% علي التوالي، ويرجع ذلك الي تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي والتحرير شبه الكلي للاسعار ، مما أدي الي استفحال التضخم والبطالة معاً.

وبعد العام 1996م يلاحظ انخفاض متواصل لمعدلات التضخم حيث وصل سنه 2001 بمعدل يقدر ب 4.92 ، ثم بعد ذلك بدا بين سنه وآخري في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع ولكنه اقل بكثير من الفترات السابقه ويرجع ذلك الي عدة عوامل منها تراجع مستوي الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة بحيث سجل سنه 2008 اكبر معدل لها 20.7% ، كذلك يرجع الي عوامل نقدية واقتصادية مثل استقرار قيمة الجنيه أو الدينار السوداني ، ارتفاع اسعار البترول ، تحرير الأسعار والتحكم في الكتلة الاجرية .

تستخلص في تحليل هذا النص انه وفي فترة التسعينات لوحظ ان العلاقة بين التضخم والبطالة كانت طردية حيث نجد ارتفاع في معدلات البطالة من جهه وارتفاع معدلات التضخم من جهة اخري، مع العلم ان العلاقة كانت عكسية بين المتغيرين خلال الفترة من 2000-2011م[34].

5. سعر الصرف:

ان انخفاض سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي ادي الي زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الانتاج وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسع فيها، حيث بلغ سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي في سنة 1990م الي 0.05 و 2.5735 سنة2000م و2.6143سنة 2001م، مما يعني عدم قدرة الاقتصاد علي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة ومن ثم زيادة معدل البطالة في تلك الفترة، حيث نجد ان العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية، اي انخفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية يودي الي زيادة

(33) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي 2005م.
(34) بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي 2009م.

معدلات البطالة. ولكن الفترة 2004-2007م شهدت ارتفاع في قيمة الجنيه مقابل الدولار اذ بلغ 2.5826 ،2.4358 ، 2.1715 ،2.0159 علي التوالي، وهي تلك الفترة التي حدثت فيها تذبذب في معدل البطالة بين الارتفاع والانخفاض مما يؤكد حقيقة تاثير هذا المتغير علي معدلات البطالة في السودان.

3-3 سياسات معالجة البطالة في السودان :-

كل مجتمع يتبع سياسة خاصة في الحد من البطالة من أجل الوصول إلى التوظف الكامل. ومعروف أن سوق العمل مرتبط كلياً بمتطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وتركيبه وشكل إدارته. ومن أهم الإجراءات للحد من مشكلة البطالة[35] :

1. تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة بالبلاد.
2. إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة.
3. يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية المختلفة(الزراعة ،الصناعة، الخدمات) الزيادة في عدد السكان.
4. استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية.
5. زيادة استثمارات الحكومة في المجالات المختلفة يفتح مجالاً للعاطلين عن العمل.
6. الحد من عملية العمالة الوافدة غير المدربة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشآت الخاصة.
7. خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة.
8. منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر.
9. منع استخدام الأحداث في العمل.
10. تنظيم سن التقاعد في القطاع الخاص والعام.
11. دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم مقدرتهم على منافسة كبار المنتجين.
12. إنشاء مكاتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين عن العمل.
13. تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة العمل.
14. تفعيل اجراءات توطين الوظائف وقصر بعض المهن علي السودانين
15. وضع استرتيجية متطورة للتوظيف وذلك بشأن انشاء المجلس الاعلي للتوظيف والموارد البشرية.
16. تعديل اوضاع العاملين غير الدائمين في المؤسسات الحكومية وتحويلهم الي موظفين دائمين.

---

(35) حلابي محمد سوس عريقات، مبادئ الاقتصاد: الاقتصاد الكلي، عمان، دار وائل للنشر، 2005م، ص147.

17. تبني مشروع للتدريب المهني للخريجين من اجل العمل علي رفع كفاءة العمالة الوطنية وجعلها قادرة علي المساهمة في سودنة الوظائف بصورة فعالة.
18. الربط بين اساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل وتقليل لفجوة بيت مختلف مكونات هذه العناصر.
19. اعتماد قاعدة معلوماتية سودانية للوظائف المطروحة وللباحثين عنها لازالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل السوداني، والاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص.
20. تحسين الاداء الاقتصادي السوداني وتحسين مناخ الاستثمار، وازالة كافة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون إجتزاب الاموال من الخارج.

تمهيد:-

النموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية او ميكانكية هذه العلاقات ، ويهدف الي تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج إقتصادي لا يحتوي علي جميع تفاصيل الظاهرة المراد دراستها ، بل يتضمن العلاقات الاساسية بها، وتستخدم النموذج الاقتصادي كاداة في عملية التنبؤ التي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة او المقترحة ليتم استخدامها في عملية التحليل الهيكلي والاقتصادي .

سيتم في هذا الفصل .التعرف علي نموذج اثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة في السودان ، من خلال ثلاث مباحث وهي :

بناء نموذج لاثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة في السودان، وذلك من خلال المبحث الاول: توصيف النموذج بتحديد متغيراته وتحديد شكله الرياضي، وتوقع اشارات المعالم ، ثم المبحث الثاني: تقديرالنموذج واستخدام اساليب الفحص المناسبة ، ثم المبحث الثالث: تقييم نموذج الدراسة ، وذلك لمناقشة فرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج[36].

1-4 توصيف النموذج القياسي :

تلعب النماذج القياسية دوراً هاما في التحليل الاقتصادي ، وكذلك في دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية ، سواء كان ذلك في المدي الطويل او المدي القصير .

وقد إنتشر إستخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الاونة الاخيرة ويرجع ذلك لسببين اولهما : ان النماذج القياسية اصبحت اداة من ادوات التحليل الاقتصادي والاحصائي وتساعد علي حقيقة التعرف للمتغيرات الاقتصادية ومدي ارتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف علي تاثير كل منهما علي الاخري واستخلاص النتائج التي يتعذر للمنطق العادي إدراكها بسهولة.

ثانيها : ظهور الحاسبات الالكترونية وحدوث التطور الهائل لها فيما اتاح استخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل المعقدة بسهولة ، الي جانب الثقة في الحاسبات وفي الحل، وفي

(36) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبي، الاردن،دار وائل للنشر، الطبعة الاولي،1998م،ص39

استخدام النماذج القياسية فان اول خطوة يبدا بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولي بواسطته دراسة الظاهرة ، وهنالك عدة خصائص يجب ان تتوفر في اي نموذج اقتصادي منها:

1. مطابقتة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح
2. قدرته علي توصيف المشاهدات بحيث يكون متناسقا مع سلوك المتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين المتغيرات .
3. دقة تقدير المعلمات ، ان هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعلمات الحقيقية ، وتاتي هذه الدقة في اتصاف التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز.
4. قدرة النموذج الاقتصادي علي التنبؤ ، بحث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة.
5. خاصية البساطة اذ ان النموذج الاقتصادي يجب ان يبرز العلاقات باقصي حد ممكن من البساطة ، فكلما قل عدد المعادلات وكان شكله الرياضي ابسط اعتبر النموذج الاقتصادي افضل من غيره شريطة الا يكون علي حساب الدقة في التقدير .

مرحلة توصيف النموذج القياسي :-

ان بناء اي نموذج هي عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة او مجموعة من المعادلات ، لذا تعد هذه المرحلة هي اولي وأهم مراحل نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم الي متغيرات داخلية والتي تحدد قيمتها من خلال النموذج ، ومتغيرات خارجية مستقلة وهي متغيرات تحدد قيمتها خارج النموذج ، كما يتوقف علي نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما(خطية ام غير خطية) علي ما تقترحه النظرية الاقتصادية وما يوحي به شكل انتشار النقاط وما اثبتته الدراسات التطبيقية السابقة، كما يتحدد في هذه المرحلة إشارة حجم المعلمة بالاستناد إلي النظرية الاقتصادية.

أولا: تحديد متغيرات النموذج :-

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر اهمها النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والظاهرة محل الدراسة، وقد تم تحديد متغيرات الدراسة علي النحو التالي:

أ/ المتغير التابع[37].

معدل البطالة وهو التعطل الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمعة ماعن العمل بالرغم من الرغبة والقدرة علي العمل والانتاج ويرم. له بـUE.

ب/ المتغيرات المستقلة

الناتج المحلي الاجمالي .هو قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال السنة بالاسعار الجارية اي بسعر السوق ، فالناتج المحلي الاجمالي يشير الي حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدولة ويرمزله ب GDP.

التضخم .ويقصد به الارتفاع المستمر في الاسعار مع انخفاض القوة الشرائية ، فهو يشير الي مدي الاستقرار الاقتصادي في الدولة ويرمز له بـINF.

حجم السكن الاجمالي.وهو إجمالي اعداد السكان داخل القطر المعين، بحيث يتضمن التركيبات العمرية المختلفة ويرمز له ب POP [38].

الانفاق الحكومي . وهو عبارة عن المبالغ التي تنفقها الدولة علي المشروعات العامة بحيث يتضمن الاجور والمرتبات ويرمزله بـG.

سعر الصرف.ويقصد بسعر الصرف سعر العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ويرمزله بـEX .

ثانياً : تحديد الشكل الرياضي للنموذج :-

لا تعطي النظرية الاقتصادية معلومات كافية بشأن طبيعة الدوال ولذلك يمكن للشكل الرياضي للنموذج تحديد عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد يكون النموذج خطي او غير خطي)، والشكل الرياضي للنموذج يوضح ان معدل البطالة دالة في الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم، حجم السكان الاجمالي ، والانفاق العام ، سعر الصرف.

---

(37) د.طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، السودان، جي تاون للنشر2005 م،ص3

(38) عادل عبدالله،اسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1996م ، ص11.

ووفقاً لدراسات السابقة تم اقتراح النموذج التالي لتمثيل نموذج معدل البطالة :

$$UE=\beta 0-\beta 1GDP-\beta 2INF+\beta 3PO -\beta 4G + \beta 5EX+\mu$$

حيث أن:

UE تمثل معدل البطالة

β_o تمثل الثابت

GDP تمثل الناتج المحلي الاجمالي

INF تمثل التضخم

POP تمثل حجم السكان الاجمالي

G تمثل الانفاق الحكومي

EX تمثل سعرالصرف

حيث

(B1, B2, B3, B4, B5) تمثل معالم المتغيرات

μ تمثل معامل حد الخطأ العشوائي ويعني به مجموعة التغيرات التي تؤثر علي معدل البطالة ولم يتضمنها النموذج

ثالثاً : تحديد الاشارات المسبقة للمعالم :

وفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والدراسات السابقة نتوقع ان تكون كالاتي :

B_O تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة اوسالبة)

β_1 تمثل معامل الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لمعدل البطالة,نتوقع ان تكون (سالبة)، اي اذا زاد الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الي انخفاض معدل البطالة.

β_2 تمثل معامل التضخم ، نتوقع ان تكون(سالبة)اي ان اي زيادة في معدل التضخم تؤدي الي انخفاض في معدل البطالة.

β_3 تمثل معامل حجم السكان الاجمالي ، نتوقع ان تكون(موجبة)، اي زيادة في حجم السكان الاجمالي سيؤدي الي زيادة في معدل البطالة.

B_4 تمثل معامل الانفاق الحكومي، نتوقع ان تكون(سالبة)،اي ان زيادة في الانفاق العام سيؤدي الي انخفاض معدل البطالة.

B_5 تمثل معامل سعر الصرف،نتوقع ان تكون(سالبة)،اي ان ارتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية سيؤدي الي انخفاض معدل البطالة والعكس صحيح.

تقديروتقييم نموذج اثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة في السودان.

2-4 تقدير معلمات النموذج :-

يعتبر التقدير عملا فنيا يتطلب الالمام بكافة اساليب التحليل القياسي، وتشمل مرحلة تقدير نموذج البيانات الاحصائية عن المتغيرات الداخلة في النموذج وفحصها ، ثم اختيار الطريقة المناسبة للقياس.

أ/ جمع بيانات الدراسة

تم جمع البيانات الخاصة بالنموذج محل الدراسة من الجهاز المركزي للاحصاء، ووزارةالعمل، وبنك السودان المركزي- الخرطوم وهي بيانات سلاسل زمنية عن معدلات البطالة، معدلات التضخم، حجم السكان الاجمالي، الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، وسعرالصرف، خلال الفترة من(1990 -2011م).

ب/تحليل أولي للبيانات (فحص البيانات):

لقياس دقة مقدرات النموذج يتم الفحص الاولي للبيانات ، خصوصا اذا كانت البيانات بيانات سلاسل زمنية ويشتمل الاتي:

اولاً: سكون واستقرار السلسلة:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز السلسلة الزمنية بان بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض ، ويقود عدم الاستقرار هذا الي تنبؤات غير موثوق بها.

وعادة توجد عند بيانات السلاسل الزمنية عامل الاتجاه العام الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر علي جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه او في اتجاه معاكس ، ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بانها وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة.يعني انها لا تحتوي علي جذور الوحدة ، ويعني جذور الوحدة في اي سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن.

وعلي الصعيد التطبيقي هنالك العديد من الاختبارات التي يمكن تطبيقها واختبار السكون في بيانات السلسلة من اهمها :-

أ/ الرسم البياني للسلسلة :-

هي عبارة عن رسم منحني يبين مسار الظاهرات بين متغيرين عبر الزمن, ويتم الرسم من خلال وضع الزمن علي المحور السيني ووضع المتغير علي المحور الصادي او الرأسي ولان الرسم البياني لا يعطي نتائج دقيقة وكافية للحكم علي استقرار السلسلة الزمنية من عدمها ولذلك يتم الاعتماد علي جذور الوحدة.

ب/ اختبار جذور الوحدة :-

وعند تطبيق اختبار جذور الوحدة من الضروري تحديد ما اذا كان المتغيرات موضع الدراسة ساكنة في مستواها او عند حساب الفروق، ومن اهم الاختبارات

1. اختبار ديكي فولرالبسيط-اختبار ديكي فولر المركب :

ويعتبر اختبار ديكي فولر من اكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل لصيغة القياس المقترحة يساوي واحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذور الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية قائم علي فرض حد الخطأ اي انه لم يضع في اعتباره امكانية ارتباط قيمته(وجود ارتباط ذاتي) وهذا نقطة الضعف الاساسية في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فولر المركب(المعدل)، ويقوم اختبار ديكي فولر المركب علي ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتي تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فولرالبسيط،عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة مضمونة بإضافة متغيرات بفترات ابطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من امكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

2.اختبار فيلبس بيرون[39] :

يقوم هذا الاختبار علي ادخال معامل تصحيح الارتباط(Phillips and Paron 1988) الذاتي

باستخدام طريقة غير معلمية,وما يميز هذا الاختبار يؤخذ من اختبار لرفض

فرضية خطأ ووجود جذر الوحدة، حيث انه يختلف عن الارتباط الذاتي للبواقي

(39) د.بسام يونس ابراهيم واخرون ،الاقتصاد القياسي ،الخرطوم دار عزة للنشر والتوزيع،ط،2002م،ص22.

في انه لا يحتوي علي قيمة متباطئة للفروق، ويؤخذ في الاعتبار الفرق الاولي للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح الغير معلمي ADF

ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه (Nonparametric correlated)

خاطي للزمن اي انه الانسب الي توزيع بارومتر لحد الخطأ.

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام ديكي فولر وفيلبس بيرون عند مستوي معنوية 5% .

جدول رقم(2) نتائج اختبار جزور الوحدة

المتغيرات	نوع الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوي5%	احصائية الاختبار	مستوي المعنوية5%
UE	ADF	-3.0294	-4.933093	مستقرة عند الفرق الاول
GDP	PP	-3.0114	8.722037	مستقر عند مستواه
INF	ADF	-3.0294	-4.03448	مستقر عند الفرق الاول
POP	ADF	-3.0400	-4.330451	مستقر عند الفرق الثاني
G	PP	-3.0199	-4.01139	مستقر عند الفرق الثاني
EX	ADF	-3.0400	-3.224251	مستقر عند الفرق الثاني

المصدر :من اعداد الباحث من نتائج برنامجeviews ملحق رقم (2-8)

ويلاحظ ان قيمة Test statistic لاختبار (PP)و (ADF) هي اكبر من القيمة

الحرجة عن مستوي معنوية5% وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات، مما يعني استقرار المتغيرات عند الفرق الاول والثاني وفي مستواها.

التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، بمعني وجود خواص المدي الطويل للسلاسل الزمنية، يمكن مطابقتها وهى تصاحب Assosiation بين سلسلتين او اكثر، فقد وجد(Engle-graner1987) انه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال انها متساوية التكامل، ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينها لاتكون زائفة علي الرغم من عدم سكون السلسلة.

وسيتم اختبارجوهانسون (Johnson and Juilles 1990)

لامكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج علي اكثر من متغير مستقل.

جدول رقم (9) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

القيمة المحسوبة لنسبة الامكانيةLR	القيمة الحرجة عند مستوي5%	فرضيات الاختبار
133.7529	68.52	None **
67.80855	47.21	At most 1 **
33.72460	29.68	At most 2 *
15.01106	15.41	At most 3
3.323631	3.76	At most 4

المصدر: اعداد الباحث من نتائج برنامج eviews ملحق رقم (11)

من الجدول اعلاه يتضح من نتائج التقدير رفض فرض العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي معنوية5%، حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكان الاعظم (LR)

تزيد عن القيمة الحرجة بمستوي دلالة معنوية 5%. ونخلص من التحليل بوجود ثلاثه متجهات للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة وتؤكد هذه النتيجة وجودعلاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيراتمما يعني إنها لاتبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

تقدير النموذج المقترح :

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغري العادية لتقدير نموذج اثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة في السودان وجاءت نتائج التقدير علي النحو التالي

1- **نتائج تقدير الصيغة الخطية :**

جدول رقم(10) تقدير الدالة الخطية :

Variable	coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	5.405050	7.078999	0.763533	0.4563
GDP	1.52E-06	3.50E-05	0.043553	0.9658
G	2.62E-07	1.49E06	0.175770	0.8627
INF	0.023497	0.010863	2.162902	0.0462
POP	3.72E07	2.81E07	1.322904	0.2045
EX	-0.658691	0.619819	-1.062714	0.3037

R-Squared	Adjusted R-Squared	S.E of Regression	Prob (F) Statistic	D.W
0.7644	0.6908	1.055066	0.000141	1.86

المصدر: اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS ملحق رقم(8)

المعادلة المقدره للنموذج المقترح:

UE=5.405050+1.52E-06*GDP+2.62E-07*G+0.023497*INF+3.72E-07*POP-0.658691*EX

3-4 تقييم النموذج :-

اولاً : تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي:

من خلال العمود الثاني (coefficient) ويحتوي علي قيم المعالم المقدرة يتضح الاتي :

1. قيمة الثابت (C) تساوي (5.405050) اشارة المقدرة الذاتية للبطالة موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

2. قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تساوي (1.52E-06) اشارة موجبة وتعني بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

3. قيمة معامل التضخم (INF) تساوي(0.023497) اشارة موجبة وتعني بوجود علاقة طردية بين التضخم ومعدل البطالة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

4. قيمة معامل حجم السكان الاجمالي (POP) تساوي (3.72E-07) اشارة سالبة وتعني بوجود علاقة طردية بين حجم السكان الاجمالي ومعدل البطالة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

5. قيمة معامل الانفاق الحكومي (G) تساوي (2.62E-07)اشارة موجبة وتعني بوجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة و هي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية

6. قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوي (0.658691-) اشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة و هي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً : التقدير وفقاً للمعيار الاحصائي :

اختبار جودة التوفيق:

معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي(0.69) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة69% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل البطالة) والباقي عبارة عن66%عبارة عن اثر المتغيرات الاخري الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج .

اختبارF :

يستخدم هذا الاختبار لمعنوية الانحدار ككل ويسمي بانحدار التوثيق الكلي وقد ثبتت عدم معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F اذ نجد ان مستوي الدلالة لقيمة (0.000141)=F وهي قيمة اقل من (0.05) وهذه دلالة علي معنويه النموذج الكلى اى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا :تقييم نتائج التحليل وفقا للمعيار القياسي :

الارتباط الذاتي :

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة الاختبار لديربن واتسون من الجدول (1.86) وتشير هذه القيمة الي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وذلك لان القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية (D.W=2).

اختلاف التباين:

من خلال اختبار بارك لإكتشاف مشكلة اختلاف التباين نجد ان في معادلة البواقي اتضح عدم معنوية معالم المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود مشكلة اختلاف التباين معني ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (اي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التجانس). ملحق رقم (10).

الارتباط الخطي:

قد تم اكتشاف مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات من خلال مصفوفة الارتباطات ونلاحظ من نتائج التحليل ان هناك درجة قصوي من الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.ملحق رقم (9).

لذلك سوف نقوم باستخدام النموذج التجريبي للوصول الي نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق اهداف الاقتصاد القياسي ومعالجة مشكلة التداخل الخطي .

تقديروتقييم النموذج المصحح:

جدول رقم (12) نتائج تقدير النموذج المصحح

Variable	Coefficient	Std error	T-stastistic	Prob
C	7.781995	1.532737	5.077189	0.0001
POP	3.86E-07	6.20E-08	6.236624	0.0000
Ex	-1.564950	0.399626	-3.916035	0.0009

R-squar	Adjusted R-squar	S.E of regression	Prob(f) statistic	D.W
0.680279	0.646624	1.546567	0.000020	2.064210

المعادلة المقدرة:

UE = 7.781995+3.86E-07*POP-1.564950*EX

اولاً: تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي:

1. قيمة الثابت (C) تساوي (7.781995) إشارة المقدرة الذاتية لمعدل البطالة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

2. قيمة معامل حجم السكان الاجمالي (pop) تساوي (3.86E-07) إشارة موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وتعني وجود علاقة طردية بين حجم السكان الاجمالي ومعدل البطالة.

3. قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوي (1.564950-) الاشاره سالبه و هي تتفق مع القوانين الاقتصادية وتعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة.

ثانياً : تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الاحصائي :

نجد ان القيم الاحتمالية لحجم السكان الاجمالي وسعر الصرف اقل من (0.05) مما يعني ان المعالم المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية, وتوجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (معدل التغير في حجم السكان الاجمالي وسعر الصرف) والمتغير التابع معدل البطالة.

اختبار جودة التوفيق:

R – Square = (0.68) تعني ان المتغيرات المستقلة (حجم السكان وسعر الصرف) تحدث تغيرات في المتغير التابع معدل البطالة بنسبه 68% والباقي 32% عبارة عن اثر المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج.

اختبارF:

قد ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F اذ نجد ان مستوي الدلالة لقيمة F(0.0000) وهي اقل من (0.05) وهذه دلالة علي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثاً: تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسي:

الارتباط الذاتي :-

من خلال قيمة ديربن واتسون التي تساوي 2.06 وهي تقترب من 2 وتعني ان النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

اختلاف التباين :-

من خلال اجراء اختبار بارك لاختلاف التباين اتضح عدم معنويه المعالم للمتغيرات المستقله وهذا يعنى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين. ملحق رقم (13)

الارتباط الخطي :-

من خلال مصفوفه الارتباطات اتضح الاتى :

لاتوجد مشكلة الارتباط الخطي اي ان النموذج لايعاني من مشكلة ارتباط خطي.**ملحق رقم (14)**

إختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ :-

يمكن تعريف التنبؤ بانه تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناء علي ماهو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر.

قبل إستخدام النموذج المقدر للتنبؤ ينبغي اختبار مقدرته التنبؤية ، ففي كثير من الاحيان يكون النموذج ذو معني إقتصادي واحصائي ومقبولاً من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي اخذت فيها العينة إلا أنه قد لا يكون ملائماً للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، وعلي المستوي التطبيقي توجد عدة إختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف نجد اهمها:

1. اختبار كاي 2 لمقارنة التوزيع المتوقع بالتوزيع المشاهد.

2.اختبار t لاختبار معنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية.

3. معامل عدم التساوي ل ثايل.

باستخدام اختبار ثايل لتقييم القوة التنبؤية للنموذج التالي :-

ويتضح من نتائج التقدير أن قيمة ثايل: ملحق رقم (15)

Theil Inequality Coefficient = (0.030)

وهي قيمة تقترب من الصفر وعليه يكون مقدرة النموذج عالية علي التنبؤ [40]

مناقشة الفرضيات:

1. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في السودان.

قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) تساوي (1.52E-6) إشارة موجبة وتعني بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة وهي تخالف النظرية الاقتصادية، وقيمة prob (0.965) وهي قيمة اكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل الناتج المحلي

(40) د. طارق الرشيد، وسامية حسن محمود –التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار- بدون طبعة بدون تاريخ ص 52.

الاجمالي غير معنوي ويعني ذلك إحصائيا انه لاتوجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في السودان.

2. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير في التضخم ومعدل البطالة في السودان.

قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (3.72E-07) إشارة موجبة وتعني بوجود علاقة طردية بين التضخم معدل البطالة وهي لاتتفق مع النظرية الاقتصادية، وقيمة prob (o.204) وهي قيمة اكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل التضخم غير معنوي ويدل ذلك إحصائياً انه لا توجد علاقة سببية بين التضخم ومعدل البطالة في السودان.

3. هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في حجم السكان الاجمالي ومعدل البطالة في السودان.

قيمة معامل حجم السكان الاجمالي (pop) تساوي (0.658691 -) إشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين حجم السكان الاجمالي ومعدل البطالة وهي تخالف النظرية الاقتصادية, وقيمة prob (0.30) وهي قيمة اكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل حجم السكان الإجمالي غير معنويويدل ذلك إحصائياً انه لا توجد علاقة سببية بين معدل التغير في حجم السكان الإجمالي ومعدل البطالة في السودان.

4. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة في السودان.

قيمة معامل الانفاق الحكومي (G) تساوي (0.023497) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة وهي تخالف النظرية الاقتصادية ، وقيمة prob (0.04) وهي قيمة اقل من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل الانفاق الحكومي معنوي ويعني ذلك إحصائياً انه هناك علاقة سببية بين الانفاق الحكومي ومعدل البطالة في السودان ولكن لم يضمن في النموذج لانها تسبب مشاكل القياس وايضا اشارة المعامل مخالفة لافتراضات النظرية الاقتصادية.

5. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل البطالة في السودان.

قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوي (2.62E-07) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل البطالة وهي تخالف النظرية الاقتصادية وقيمة prob (0.86)

وهي قيمة اكبر من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه يصبح ،معامل سعر الصرف غير معنوي ويدل ذلك انه إحصائياً لاتوجد علاقة سببية بين سعر الصرف ومعدل البطالة في السودان.

والنموذج المصحح:-

Ue=7.781995+3.86E-07*POP-1.564950*ex

النتائج :-

من خلال الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في السودان خلال الفترة من

1990-2011م تبين لنا ما يلي:

1. تتأثر معدلات البطالة في السودان بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وسعر الصرف وهذا خلال فترة الدراسة ، اي ان بعد تقدير النموذج واجتياز النموذج المصحح للمعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، تبين ان هناك علاقة طردية بين حجم السكان الاجمالي ومعدل البطالة في السودان، وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة.

2.يعزي عدم ظهور متغير معدل التضخم في النموذج المصحح، لعدم وجود علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الاجل الطويل، وبالتالي لاتؤثر التغيرات في معدل التضخم علي معدل البطالة.

3. كذلك يعزي عدم ظهور متغير الانفاق الحكومي في النموذج المصحح لعدم دقة الاحصائيات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة.

4. بينما يعزي عدم ظهور متغير الناتج المحلي الإجمالي في النموذج المصحح، الي عدم تأثر معدل البطالة بهذا المتغير المفسر من جهة وعدم دقة الاحصائيات من جهة اخري.

5. توصلت الدراسه بان افضل نموذج لمعادله البطاله فى السودان هو النموذج الخطى المتعدد .

التوصيات:

علي ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البحث راينا ان نقدم بعض الاقتراحات او التوصيات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة علي المدي القصير أو الطويل وهي علي النحو التالي :

1. ضرورة السيطرة علي العوامل والمتغيرات الاقتصادية(حجم السكان ,سعر الصرف) التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي حجم ومعدل البطالة، ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة.

2. ضرورة الاهتمام بالاساليب الرياضية والاحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة والتضخم وبناء نماذج قياسية لها مع تحليلها والتنبؤ بقيمها.

3. تنمية ودعم دور القطاع الخاص لانشاء فرص عمل، وتشجيعه من خلال تقديم حوافز(تخفيض الضرائب) ، باعتباره الاكثر إستقطاباً للايدي العاملة.

4. العمل علي توفير قاعدة بيانات واحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتي يتم تحليل كل قطاع والتقليل من التشوهات في سوق العمل.

5. لضبط معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الامر إجراء تحقيق ميداني(مسح كل ثلاث اشهر) وإجراء تحقيق حول مصدر مجئ البطالة ، وتوحيد مصادر الاحصائيات الرسمية وإسنادها الي هيئة واحدة رسمية.

6. الاهتمام بتنمية الريف من خلال مشاريع تنموية ضخمة.

7. الحد من عملية العمالة الوافدة بمرقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشأت الخاصة ، مع استثناء العمالة الوافدة المقننة من تلك الاجراءات.

8. زيادة استثمارات الحكومة في المجالات المختلفة(القطاع الزراعي والصناعي، والخدمي وغيرها) ليفتح مجالاً للعاطلين عن العمل.

9. تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص.

10. استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الانشطة الاقتصادية.

المقترحات لبحوث مستقبلية :

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية علي معدلات البطالة في السودان خلال الفترة من 1990-2011م ، وذلك بعد تقديم تحليل لواقع هذه الظاهرة أو بالاحري المشكلة في الاقتصاد السوداني، الا انه تبقي بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح ابواب وافاق علمية جديدة، من بينها:

1. القيام بدراسة تحليلية قياسية بين البطالة والفقر .
2. اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية(النوع،السلام).
3. القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم.

المصادر:

اولاً: القران الكريم:

قائمة المرجع :

1. بسام يونس ابراهيم واخرون، الاقتصاد القياسي،الخرطوم،دار عزة للنشروالتوزيع،ط2002م.
2. جيمس جوارتين وريجارد أستروب،1999م، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر،الرياض.
3. حسام داود ومصطفي سليمان واُخرون،2005م،مبادي الاقتصاد الكلي,دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان الاردن،لطبعة الثالثة.
4. حلابي محمد سوس عريقات،مبادي الاقتصاد:الاقتصاد الكلي،عمان،دار وائل للنشر،2005.
5. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي،2004م،مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،الطبعة الخامسة.
6. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي،مبادي الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعةندار وائل للنشر،عمان،2001م.
7. طارق الرشيد،وسامية حسن محمود- التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار، بدون طبعة ، بدون تاريخ.
8. طارق محمد الرشيد المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، السودان ، جي تاون للنشر،2005م.
9. طارق محمد الرشيد واخرون، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج EVIEWS، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم،2010م.

10. عبد الرحمن حسن علي أحمد،إقتصاديات المالية العامة، لينا للطباعة والنشر،الخرطوم،2014م.

11. عبد الوهاب الأمين وفريد بشير ظاهر، مبادي الاقتصاد الجزئي والكلي، البحرين، مركز المعرفة الخدمية والتعليمية، الطبعة الاولي،2005م.

12. علي عبد الوهاب نجا ، 2005م ، "البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها: دراسة تحليلية و تطبيقية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص54.

13. مايكل ابدجمان،1988،الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة،دار المريخ للنشر،الرياض،ص(435-438).

14. مجيد محسن وعفاف عبد الجبار, التحليل الاقتصادي الكلي,عمان دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الاولي2005م.

15. محمد طاقة ،اساسيات علم الافتصاد الكلي والجزئي، الاردن، دار إثراء للنشر والتوزيع،الطبعة الاولي،2008م.

16. مدحت محمد القرشي ،التنمية الاقتصادية:نظريات وسياسات وموضوعات،عمان دار وائل،2007م.

17. نزار سعدالدين عيسي وابراهيم سليمان قطف،2007،الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الاولي.

18. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، 2005، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان, الاردن ، الطبعةالاولي.

البحوث والرسائل الجامعية:

1. إشراقة عبدالله محمد علي،مشكلة البطالة في السودان واثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من1970-2004م،رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد جامعة النيلين،2005م.

2. صفاء عبداللطيف محمد البوني،اثر العمالة الوافدة علي معدلات البطالة في السودان خلال الفترة من(1990-2008م)، رسالة ماجستير غير منشورة،السودان :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،مايو2010م .

3. عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد,حول البطالة في الجزائر:مقاربة تحليلية وقياسية،خلال الفترة من (1970-2006م)، في المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية17-18مارس2008م،القاهرة،جمهورية مصر العربية.

4. عبدالرحمن جابر عبدالله ، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها (1983-2002) ، بحث مقدم نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين ، 2005م.

5. علاء الخواجة،اوضاع البطالة والتشغيل في مصر، سلسلة اوراق بحثية،العدد19،قسم الاقتصاد,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،2001م6.

6. علي عبدالوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها،الدار الجامعية الاسكندرية،2005م.

المجلات والدوريات :-

1. الاخضر عزيز،فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق القومي للتأمين علي البطالة،مجلة علوم انسانية،السنة الثالثة ،العدد26، 2006م.

2. زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، الكويت.

التقارير والمنشورات :-

1. بنك السودان ،التقريرالسنوي،2011م.

2. بنك السودان ،التقريرالسنوي،2009م.

3. تقرير وزارة العمل، 2000م

4. تقرير وزارة العمل،2011م.

5. الجهاز المركزي للاحصاء 1.36

مواقع الانترنت :

1. 25/7/2015, global Employment tenders www.djelfa.com
2. 25/7/2015, global Employment tenders ww.kantakji.com